مشروع أنابيب مياه السلام التركي وموقف الإمارات العربية المتحدة منه

د. ريان ذنون محمود العباسي

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.ryan1974@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢٠/٨/١١ القبول: ٢٠٢٠/١٠/١٥

مستخلص البحث

روّج الاتراك عن مشروعهم الذي أطلقوا عليه اسم أنابيب مياه السّلام، أملاً في تحقيق السّلام المفقود في منطقة الشرق الاوسط، وكسب وّد الدول الخليجية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لدعمه وتمويله، والحصول على المياه العذبة من تركيا، مقابل مقايضتها بالنفط الخليجي أو الغاز الطبيعي الذي تنتجه الامارات. وقد فتح مشروع المياه التركي الباب أمام بقية الدول المجاورة للبلدان الخليجية، وكذلك الدول الاسلامية، للولوج الى الساحة الخليجية من أجل تزويدها بالمياه، والتخفيف من أزمتها الناجمة عن قلة مصادرها المائية. وبهذا الشكل انتهى أمل الاتراك بمستقبل مشروعهم المائي للسلام وتحّول الى مجرد مشروع للأحلام.

الكلمات المفتاحية: مشروع نقل المياه؛ سيحان؛ جيحان؛ تركيا؛ الامارات.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Turkey's Peace Water Pipeline Project and the Emirati Position to it

Dr. Rayyan Th. Mahmood Al-Abbasy
Assistant Prof./ Regional Studies Center/ University of Mosul
dr.ryan1974@gmail.com

Received: 11/8/2020 Accepted: 15/10/2020

Abstract

The Turks promoted their project which they named the Peace Water Pipes in the hope of achieving the lost peace in the Middle East region, gaining the friendliness of the Gulf states led by the Kingdom of Saudi Arabia and the United Arab Emirates to support and finance it, and obtaining fresh water from Turkey in exchange for Gulf oil or the natural gas produced by the UAE. The Turkish water project has opened the door for the rest of the neighboring countries to the Gulf countries in addition to the Islamic countries to have access to the Gulf arena to supply them with water and alleviate the crisis caused by the lack of water resources. In this way, the Turks' hope for the future of the peace water project has ended and turned into a mere project for dreams.

Keywords: Water transport Project; Seyhan ; Ceyhan; Turkey; UAE.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

ركّزت تركيا على تعزيز مكانتها الاستراتيجية في المنطقة العربية، من خلال اعتمادها على المياه، لتكون سلعةً قابلةً للتسويق، في ضوء ما تعانيه الدول العربية، وبخاصةٍ الخليجية، من انخفاضٍ كبير في مواردها المائية المتاحة التي لا تكاد تسد متطلباتها الاقتصادية والسكانية. مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أعلنت تركيا عن مشروعها المائي لتزويد المملكة العربية السعودية بالمياه، لكن الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة حالت دون ذلك.

أهمية البحث:

يتعّرض البحث الى دراسة أحد المشاريع المقترحة من قبل تركيا لتزويد دول الخليج العربي بالمياه، تحت شعار توطيد الامن والسلام في المنطقة، وحل مشكلة المياه التي تعاني منها البلدان الخليجية عبر تسويق المياه التركية اليها. وقد تلقفت الامارات العربية المتحدة هذا المشروع، وأعلنت موافقتها المبدئية على تنفيذه، يدفعها في ذلك ما تحمله من افكارٍ مستقبلية حول التعاون مع تركيا في مجال المياه، وتبادل الغاز الطبيعي مقابل المياه التركية العذبة.

مشكلة البحث:

لم تكن فكرة نقل المياه بالأنابيب حديثة العهد، بل تعود الى ثلاثينيات القرن العشرين، عندما طرح العراق فكرةً مبدئية، ترمي الى نقل المياه من نهر الفرات أو شط العرب الى الكويت، وباقي الدول الخليجية. وتوالت بعدها الافكار المطروحة من قبل الدول الغنية بالمياه مثل تركيا التي قررت الدخول بقوةٍ الى هذا الميدان، مبديةً استعدادها لتزويد دول المنطقة بالمياه لغرض سد احتياجاتها الضرورية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى توضيح موقف دولة الامارات العربية المتحدة، من المشروع الذي طرحته تركيا على دول الخليج العربي، لتزويدها بالمياه العذبة منذ عام ١٩٨٢،

وبيان وجهة نظرها وافكارها تجاهه رغم موافقتها المبدئية على اقامته، لولا الظروف السياسية التي حالت دون ذلك في النهاية.

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث التي نجتهد في إثباتها على مرتكزين أساسيين: أولهما إن التعاون المائي المقترح بين تركيا ودول الخليج العربي، مثّل وجهاً جديداً لتطور العلاقات بين الطرفين، لكن عامل الشك والريبة وقف حائلاً أمام إنجاح هذا التعاون، سيما وان تركيا تجاهلت الاعتراف بحقوق العراق وسوريا فيما يتعلق باقتسام المياه المشتركة بينهم. وثانيهما إن محاولة اقحام اسرائيل في المشاريع المائية التي تطرحها دول المنطقة ومنها تركيا على دول الخليج العربي، قد أدت الى تضييق العمل المشترك في مجال المياه على المستوى الاقليمي، مما عرّض المنطقة ككل الى الدخول في أزماتٍ جديدة ناجمة عن الصراع المحموم للسيّطرة على الموارد المائية والتحكّم بها.

هيكلية البحث:

تضمن البحث أربعة محاور رئيسة كالآتي:

المحور الاول: الموارد المائية في الامارات العربية المتحدة

المحور الثاني: فكرة مشروع أنابيب مياه السّلام التركي

المحور الثالث: المواصفات الفنية للمشروع

المحور الرابع: موقف الامارات العربية المتحدة من مشروع المياه التركي المقترح

المحور الأول

الموارد المائية في الامارات العربية المتحدة

كان لموقع دولة الامارات العربية المتحدة تأثير كبير في توزيع وانتشار مصادر المياه الموجودة فيها، فوقوعها شمال خط الاستواء بين دائرتي عرض (٢٢ و ٢٦,٥) درجة شمالاً، وبين خطي طول (٥١ و ٥٦,٥) درجة شرقاً، ترتب عليه بان تكون قريبة من المناطق ذات الاجواء الحارة منه الى الجهات التي تتصف بالاعتدال في مناخها، مما ادى الى ظهور تباين واضح في كميات الامطار الساقطة، بحيث قلل ذلك من وجود الغطاء النباتي، وزراعة بعض المحاصيل الزراعية دون غيرها في هذا البلد الصحراوي الذي يعاني من ارتفاع في درجات الحرارة، وسط تزايد مساحات الجفاف في اغلب اوقات السنة، مما أثر بدوره على ديمومة الانسان ونشاطه الحياتي[١].

هناك ثلاثة مصادر اساسية تعتمد عليها دولة الامارات في تامين احتياجات سكانها من المياه، هي المياه الطبيعية ونقصد بها المياه (السطحية والجوفية)، ومياه البحر المحلاة، ومياه الصرف الصحي المعالجة ونقصد بها (الاصطناعية). بالنسبة الى المياه السطحية (التقليدية) فإنها قليلة جدا لا تكاد نسبتها تصل الى (١%) من المصادر المائية المتوفرة فيها[٢]، كونها تقع كما تم ذكره انفا في بيئة حارة تتصف بالمناخ الجاف، وتتميز بقلة سقوط الامطار، مما دفع بالسلطات المختصة الى بناء وتشييد العديد من السدود الصغيرة والكبيرة، من اجل خزن المياه والاستفادة منها في اوقات الضرورة. وقد بلغ عدد المشاريع المكونة من السدود والحواجز المائية نحو (١٣٠) سدا قدرت سعتها التصميمية بحوالي بنحو (١٢٠) مليون م٣/ثا، اسهمت جميعها في تامين مصادر المياه التي وصل مجموع خزنها الى نحو اكثر من (٦٠٠) مليون م٣/ثا[٣].

أما المياه الجوفية فتعد المصدر الاساس للحصول على المياه في دولة الامارات العربية المتحدة، بسبب عدم وجود الانهار فيها، لكن ذلك لم يكن الحل الناجع الذي استفاد منه السكان، مما اضطرهم الى الاعتماد على بديل اخر هو تحلية المياه المالحة، نظرا للتطور التكنولوجي الذي شهدته الامارات، بعد ان اصبح من غير الممكن توفير المياه الجوفية، نظراً لقلتها وعدم ايفائها للمتطلبات الحياتية من الماء العذب(٤).

ان المياه الجوفية في الامارات صنفت على انها مياه احفورية غير متجددة، استنادا الى البحوث الميدانية التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم جرى اعادة النظر بها من قبل احدى شركات الحفر الاماراتية، وبعض المختصين العاملين في شركة المسح الجيولوجية الامريكية، حيث تبين ان هذه المياه يعود عمرها الى نحو (٢٠) الف سنة. ومعروف ان الامارات تشترك مع بقية البلدان الخليجية في استثمار الخزانين الجوفيين الواقعين في (ام الرخمة) و(الدمام). اما نوعية المياه، فيختلف مستواها بحسب المناطق الموجودة فيها، كما هو الحال في منطقة (ام الزمول) المحاذية للحدود الدولية مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، حيث بلغت نحو (١٦٥) الف وحدة للمليون(٥).

ويوجد نوع اخر من المياه السطحية وهي الافلاج والعيون، الذي يعود تاريخ استخدامها الى فترات بعيدة، قدر عددها بنحو (١٥٠) عيناً لم يتبق فعليا سوى (٤٨) وهي على ثلاثة انواع، منها ما يكون تصريفه ثابتا مستمرا، لكنه يتأثر بالمتغيرات التي تتعرض لها مستويات المياه الجوفية المغذية لها ويسمى بالأفلاج (الداوية)، ومنها ما يعتمد على مياه الامطار الموسمية ويسمى بالأفلاج (الغيلية)، اما النوع الثالث من هذه الافلاج فانه يستقي مياهه من باطن الارض العميقة وتتصف بكونها مياها كبريتية حارة تفيد في مجال الاغراض الطبية(٦).

بالنسبة الى مياه الاودية فيوجد في الامارات نحو (٢٧) واديا تتجمع فيها مياه الامطار التي تسقط في موسم الشتاء. ويصل معدل كميات الامطار الجارية في هذه الاودية نحو (١٥٠) مليون م٣/السنة. وهذا ما دفع بالجهات الحكومية في الامارات الى بناء (٣٥) سدا (ينظر جدول رقم١) يقع على معظم هذه الاودية، علما ان كميات المياه التي تحتجزها هذه السدود تقدر بنحو (٧٠) مليون م٣[٧].

وفيما يخص تحلية المياه فان الامارات انشأت اول محطة لهذا الغرض عام ١٩٦٩، بلغت طاقتها الانتاجية حوالي (٥,٥) مليون جالون يوميا[٨]. واستمرت الحكومة الاماراتية ببناء المزيد من معامل التحلية، لغرض تلبية المتطلبات المتزايدة من المياه المحلاة من قبل السكان الذين اخذ عددهم يزداد تدريجيا، فأقامت (٥) مصانع في مدينة ابو ظبي، و(٢) في مدينة دبي، و(١) في مدينة الشارقة، واستمر بعدها بناء المزيد منها في بقية ارجاء البلاد[٩].

وبالنسبة الى معالجة مياه الصرف الصحي فقد انشات الامارات (٨) محطات لغرض تنقية المياه واعادة استخدامها مرة ثانية، وهي منتشرة في معظم المدن الاماراتية اهمها في ابوظبي والشارقة ودبي والعين[١٠]. وقد وصل انتاج هذه المحطات منذ عام ١٩٩٠ حوالي (٧٠) مليون م٣ في السنة، ثم اخذ يزداد بعد ذلك نتيجة للتوسع الحاصل في انشاء هذه المحطات ليصل الى نحو (٨٠) مليون م٣ في السنة عام ٢٠٠٠[١١].

كان للتطور السريع الذي شهده القطاعين الاقتصادي والسكاني تأثير واضح على تدهور الخزين المائي للبلاد، بسبب عدم وجود مصادر بديلة كافية، مما ادى الى استنزاف المياه الجوفية في باطن الارض، الامر الذي اضطر بالإمارات الى البحث بصورة جدية عن حلول حقيقية يكفل لها حل ندرة المياه، التي بدأت تؤرقها من خلال دراسة المقترحات التي قدمت اليها لاحقاً[١٢].

جدول رقم (١) يوضح

أهم السدود المقامة في دولة الامارات العربية المتحدة

	اسم الوادي	حجم التخزين (مليون م٣ سنوياً)
١	وادي البيح	٧,٥
٢	وادي حام	٧
٣	وادي حذف	٣
٤	وادي سكت	٣,٥
٥	وادي الطويين	١٩,٥
٦	وادي جلفا	٠,١٢٥
٧	وادي أذن	٠,٠٥
٨	وادي حتا	٤,٥
٩	وادي الشويب	٢٠
١٠	وادي شي	٣

المصدر: (طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الامن المستقبلي: دراسة في دبلوماسية المياه اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ط١، ١٩٩٩، ص ١٤٣ .

Regional Studies Journal, Vol.15, No.47, January 2021 (35-62)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

المحور الثاني

فكرة مشروع انابيب مياه السّلام التركي

مثّل وجود المياه من الناحية التاريخية، اولوية اساسية من اولويات الحكم في الدولة العثمانية التي حرصت بدورها على وجود امداد منظم للموارد المائية، بوصفها احد الوسائل التي تعمل على ترسيخ مفهوم الولاء لسلطتها المركزية وديمومة استمرار حالة السلم فيها[١٣]. ودلّل على ذلك جيم دونا(Cem Duna)، مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية بقوله: "ان الدولة العثمانية ضمنت تعزيز الولاء لسلطتها المركزية من خلال امدادات المياه"[١٤]. واتفق معه ايضا في هذا الطرح أحد الاساتذة الاتراك ويدعى ايرولي مانسيالي (Eruli Mansyali) المختص في مجال الاقتصاد بجامعة اسطنبول عندما أكد ان المياه جعلت من تركيا قوة كبيرة لا يستهان بها في عموم المنطقة[١٥].

وعليه، تولد لدى بعض السياسيين الاتراك رغبة في إعادة النفوذ السياسي والاقتصادي لتركيا في المنطقة، لكن باطار جديد قائم على استخدام ورقة المياه مع الدول المجاورة، بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تعزز من المكانة الاقليمية لتركيا.

ولما كان النفط والمياه يشكلان مصدرين مهمين في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول الخليجية، فقد اقترح الاتراك على حكومات هذه الدول تزويدها بالمياه من خلال اقامة مشروع مشترك بينهما[١٦].

لم تكن فكرة مشروع المياه التركي المطروح منذ اوائل ثمانينيات القرن الماضي بالشيء الجديد على الساحة الإقليمية، بل تعود نشأته الى فكرة قديمة سبق للعراق ان قام بطرحها في اوائل الثلاثينات من القرن ذاته على الكويت ثم المملكة العربية السعودية لتزويدهما بالمياه العذبة من نهر الفرات او شط العرب، لكن المشروع فشل في نهاية المطاف ولم ير النور[١٧].

وجرى طرح الفكرة ذاتها في نهاية الاربعينيات ايضا من قبل الولايات المتحدة الامريكية عندما دعا هاري ترومان (Harry Truman ١٩٤٥- ١٩٥٣) الى سحب المياه من نهري دجلة والفرات الى "شبه الجزيرة العربية" لاعتقاده الشخصي بان هناك مشكلة ستتعرض لها هذه المنطقة ناجمة عن قلة وجود موارد المياه فيها[١٨].

ولعّل اللافت للنظر وجود تشابه كبير بين مشروع المياه الذي طرحته تركيا على الدول الخليجية، ومشروع المياه الذي قام بوضعه المهندس الاسرائيلي اليشع كالي[١٩] عام ١٩٧٤ من حيث الفكرة والاعداد والتسمية[٢٠]، حيث كان من المؤمل نقل جزء من مياه نهر النيل الى صحراء النقب عن طريق بناء قناة خاصة تجري تحت قناة السويس[٢١].

بدأ التفكير الجّدي بإقامة هذا المشروع لأول مرة في اواخر سبعينيات القرن الماضي، عندما قررت تركيا انشاء عدد من السدود على حوضي دجلة والفرات، مقترحة سحب المياه منهما او من نهري سيحان وجيحان ونقلها الى دول المنطقة العربية[٢٢].

مرت فكرة طرح المشروع الذي تبنته تركيا على الدول العربية، بمراحل كثيرة من التخطيط والدراسة، الى ان تبلورت فكرته بشكلها النهائي مع مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، عندما جرت دراسته من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، في احد الاجتماعات التي عقدتها في مدينة (جدة) السعودية[٢٣]، وفيها اقتصرت فكرته على سحب المياه العذبة من الاراضي التركية، عبر انشاء خط انابيب يبلغ طوله (٣٧٥٠) كيلومتر، يبدأ من الاسكندرونة ثم يسير الى الاراضي العراقية (موصل) ثم (بغداد)، بعدها الى الكويت ومنها الى (الظهران) وبقية المدن السعودية (الرياض، مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة). وبلغت كلفة انشائه نحو(٥٦٠) مليون دولار[٢٤].

تولى توركوت اوزال[٢٥] (١٩٨٣-١٩٨٩ Turgut Ozal) رئيس الوزراء التركي الترويج لمشروعه الذي تبناه شخصيا باسم مشروع انابيب السلام (**Peace** Pipeline Project)، وبمساعدة مقدمة من قبل مستشاره للشؤون الخارجية جيم دونا وذلك في مطلع عام ١٩٨٦. وتواصل العمل لطرح هذا المشروع في ٢٥ تشرين الثاني من العام نفسه، عندما نظم برنامج دراسات الشرق الاوسط التابع لمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن (Center For Strategic and International Studies –CSIS) ندوته البحثية الاولى حول (السياسة الخارجية الامريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الاوسط: اداة السلام والتنمية)، حضرها وفود عربية واسرائيلية وامريكية، جرى فيه استعراض المقترح الذي تقدمت به تركيا من اجل اقامة مشروع انابيب مياه السّلام[٢٦].

وجاء الاعلان الرسمي عن المشروع لدى زيارة قام بها اوزال الى العاصمة الامريكية واشنطن في شباط/ فبراير ١٩٨٧، حيث اشار في محاضرة القاها في جمعية اصدقاء تركيا الامريكيين الى امتلاك بلاده مياها وفيرة تؤمنها معظم انهارها، مؤكدا ان مشروعه الذي اطلق عليه اسم خط انابيب السّلام سيقوم بتزويد كل من سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية وعدد من دول الشرق الاوسط بما تحتاجه من المياه[٢٧]. كما سارع جيم دونا الى تقديم عرض توضيحي للمشروع المذكور في ٢٥ حزيران/ يونيو من العام نفسه[٢٨].

تطلّع الاماراتيون وفي مقدمتهم الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان[٢٩](١٩٧١-٢٠٠٤) رئيس البلاد، الى البحث عن مشروع يساعد في حل ما تعانيه الامارات من تراجع كبير في مواردها المائية التي باتت تتدهور شيئاً فشيئاً، فقد ابدى الشيخ زايد اهتماما كبيرا بمشروع انابيب مياه السّلام المطروح من قبل تركيا، واظهر رغبة اكيدة في انشائه[٣٠]. ولم يكتف بذلك بل طرح هو الاخر فكرة مبدئية، دلّلت على عمق نظرته الشخصية تجاه حل مشكلة المياه على المدى البعيد، وهذا ما ذكره كنعان ايفرين[٣١](Kenan Evren ١٩٨٣- ١٩٨٩) الرئيس السابع للجمهورية التركية في

احد اللقاءات الصحفية، التي اجريت معه من قبل مجلة (اخبار البترول الخليجية) في ٢٧ اذار/مارس ١٩٨٨، حول ان فكرة هذا المشروع طرحت من قبل الجانبين، عندما بادر الشيخ زايد الى اقتراح يقضي بنقل الماء العذب من تركيا بواسطة "الناقلات" المخصصة لتحميل البترول عند رجوعها فارغة، ورد عليه ايفيرين مقترحا جر المياه من خلال شبكة من الانابيب تتجه نحو بلدان الخليج العربي بدلا من ذهابها الى البحر المتوسط[٣٢]. وبهذا الشكل ولدت فكرة مشروع انابيب السّلام بصيغتها النهائية. كما اعربت لاحقا الحكومة الاماراتية عن موافقتها المبدئية على مبادلة الغاز الذي تنتجه بلادهم بالمياه التركية.

انتدبت تركيا احدى الشركات الامريكية للقيام بوضع دراسة جدوى عن المشروع هي شركة براون اند روت الدولية (Brown and Root International) التي قدرت تكاليف اقامته بنحو (٢,٧) مليون دولار. واشار السفير التركي سميح بيلين (Semih Bilen) الى ان دراسة الجدوى اسهمت بها كل من تركيا بحوالي(٨٠٠,٠٠٠) الف دولار، وبريطانيا بـ(٧٠٠,٠٠٠) الف دولار، والولايات المتحدة بـ(١,٢) مليون دولار. مؤكدا ان الغرض الرئيس منها هو دراسة الظروف التي لها صلة بمناطق انشاء الانابيب ومنابع توصيل المياه وغير ذلك. الى جانب معرفة الكلفة النهائية للمشروع، وجمع البيانات المتعلقة به وعرضها على البلدان المشتركة فيه من اجل مساعدتهم على تحيد موافقتهم من عدمها. وكذلك استعرضت الدراسة تحديد سير الخطوط الناقلة للمياه، وبيان المواقع المخصصة لنصب المحطات التي تقوم بضخ المياه وتقدير كمياتها المطلوبة، وما يصاحب ذلك من اعمال لإدارة هذه الامور وصيانتها، ومعرفة كلفة القيام بإجراء التحليلات المطلوبة لفحص هذه المياه التي ستضخ لاحقا. وهذه الامور لابد لها من اجراء دراسات ميدانية معمقة في الدول المشاركة بالمشروع وهي تركيا والاردن والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، من اجل الاطلاع بشكل اوسع على البيانات المطلوبة، ومعرفة الاحتياجات والفوائد التي ستترتب على اقامته[٣٣].

المحور الثالث

المواصفات الفنية للمشروع

قبل الدخول في التفاصيل الفنية للمشروع لابد من الحديث عن النواحي الطبيعية والجغرافية لهذين النهرين؛ فبالنسبة لنهر سيحان فان منابعه تقع في منطقة جبلية تدعى جبال طوروس البالغ ارتفاعها (٢٥٠٠) م عن مستوى سطح البحر. يصل طوله الى (٣٠٠) كم وتصب مياهه في خليج الاسكندرونة الواقعة شرقي مدينة مرسين في تركيا. اما مساحة حوضه المائي فتقدر بـ(٢٢) الف كم٢، بينما تبلغ المساحة القابلة للسقي (٤٣) هكتار. وفيما يتعلق بنهر جيحان فانه ينبع ايضا من جبال طوروس على ارتفاع (٣٠٠) م عن مستوى سطح البحر، ويبلغ طوله (٢٠٠) كم ويصب قرب خليج الاسكندرونة. وتقدر مساحة حوضه المائي بـ(٢٠) الف كم٢، بينما تصل المساحة القابلة للري في حوضه (١٨) هكتار[٣٤].

ويصل متوسط التصريف اليومي للحوضين حوالي (٣٩,١) مليون م٣، لذلك سعى الاتراك الى التخطيط من اجل استغلال حوالي (٢٣) مليون م٣ في ري الاراضي الزراعية وانتاج الكهرباء، بينما قدرت بقية المياه الغير مستغلة نحو (١٦,١) مليون م٣ بسبب ذهابها سدى الى البحر المتوسط، لذلك قررت تركيا استغلال (٦) ملايين م٣/ يوم من اجل تزويد الدول المعنية بالمياه، عن طريق نصب انبوب يبلغ قطره (٤) م، يبدأ من نهري سيحان وجيحان مرورا بسوريا التي يتفرع منها الى خطين يزودان الدول الخليجية بالمياه العذبة[٣٥].

وتأسيساً على ما تقدم، تقرر ان تسير هذه الانابيب وفق مسارين رئيسيين يتجه احدهما الى الغرب فيما يتجه الاخر الى الشرق[٣٦]. كما سيتم توضيحه:

١- انبوب المياه الغربي:

ويتفرع بدوره الى خطين، اولهما الخط الغربي-الغربي حيث ينطلق من مدينة (اضنة) التركية ثم يتابع سيره في كل من سوريا فالمملكة الاردنية وصولا الى عمّان. وقد تكتمت الاوساط المعنية، ولم تتكلم عنه تماما، لكون المياه التي سينقلها هذا الانبوب من المحتمل لها ان تستفاد منها اسرائيل في حالة الموافقة على انشائه[٣٧].

اما الخط الغربي-الشرقي، فهو ينطلق من نفس مكان انطلاق الخط السابق في الاراضي التركية، ليسير نحو الجنوب باتجاه المدن السورية (حلب فحماه ثم حمص ودمشق)، ثم يواصل سيره الى المملكة الاردنية (عمان) فالمملكة العربية السعودية (تبوك، المدينة المنورة، ينبع، جدة، مكة المكرمة)[٣٨]. ومن اجل القيام بايصال المياه الى هذه المدن فانه ينبغي نصب (١١) محطة مخصصة للضح تصل طاقتها الى (٩٠٠) ميكا واط. ويصل طوله حوالي (٢٦٥٠) كم. ويهدف الى نقل حوالي (٣,٥) مليون م٣ يوميا من اجل تزويد ما بين (٨-٩) مليون شخص[٣٩].

٢- انبوب المياه الشرقي (الخليج العربي):

ويبدا من الخط الغربي الواقع في المناطق السورية، ثم يواصل طريقه باتجاه الاردن، ثم المملكة العربية السعودية، مخترقا اراضي الصحراء الغربية قرب الحدود العراقية، حتى يصل الى اولى محطاته في الكويت ثم المملكة العربية السعودية، حيث يزود مدنها التالية بالمياه: (الدمام)، (الهفوف)، (الخبر)، فيواصل سيره الى

قطر فالمدن الاماراتية: (ابو ظبي)، (فعجمان)، (ام القيوين)، فسلطنة عمان(مسقط)[٤٠]. ويصل طوله الى (٣٩٠٠) كم، وتقدر كميات المياه التي سيقوم بنقلها نحو (٢,٥) مليون م٣ من المياه/ يوم. وبسبب كون هذا الخط ذو مسافة طويلة فقد تقرر ان يكون له بديل ثاني يتفرع من الخط الاول، ويسير باتجاه الاراضي السعودية حتى ينتهي في سلطنة عُمان، وذلك لتقليل تكاليف انشاء المشروع اقتصاديا[٤١].

يلاحظ ان تكاليف انشاء انبوب الخط الغربي تصل الى (٨,٥) مليار دولار، يجري العمل على تنفيذه ما بين (٨-١٠) سنوات، قدر عمره الافتراضي حوالي خمسون سنة. بينما تصل تكاليف انشاء انبوب الخط الشرقي (الخليج العربي)، الى (١٢,٥) مليار دولار اي بتكلفة اجمالية تصل الى (٢١) مليار دولار وفقا لاسعار عام ١٩٨٦[٤٢].

تطلع القائمون على تنفيذ المشروع، ان يقوم بتوفير المياه للدول الخليجية بتكلفة منخفضة، مقارنة بما تنتجه محطات التحلية للمتر المكعب الواحد الذي تصل تكلفته نحو خمسة دولارات، بينما تبلغ تكلفة نقل المياه في خط الانبوب الغربي حوالي (٠,٨٤) دولار، وتكلفة المياه التي سينقلها خط الانبوب الشرقي (الخليج العربي) نحو (١,٠٧) دولار بحسب ما اشارت اليه الجهات التركية المعنية[٤٣].

المحور الرابع

موقف الامارات العربية المتحدة من مشروع المياه التركي المقترح

لقي هذا المشروع في البداية، اهتماما كبيرا من قبل الاوساط الحكومية في الامارات، كونها كانت تأمل في ان يساعد على حل مشكلتها المائية؛ فقد اظهر الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان تحمسا شديدا تجاهه، ورغبة صريحة في الاتفاق على انشائه اكثر من بقية المسؤولين في الدول العربية[٤٤].

وبحسب المخططات الاولية للمشروع، فان المياه التي سينقلها الخط الشرقي (انبوب الخليج العربي) الى الامارات ستبلغ نحو (٦٠٠,٠٠٠) الف م٣ موزعة على المدن الاتية (انظر جدول رقم ٢): (ابو ظبي)، (دبي)، (الشارقة)، (عجمان)، (ام القيوين)، (راس الخيمة)، (الفجيرة)[٤٥].

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع كميات المياه المخصصة في مشروع انابيب مياه السلام

الانبوب	الطاقة	الانبوب	الطاقة
١-الانبوب الغربي:	٣,٥٠٠,٠٠٠	٢-الانبوب الشرقي	٢,٥٠٠,٠٠٠
-تركيا	٣٠٠,٠٠٠	-الكويت	٦٠٠,٠٠٠
-سوريا:	١,٠٠,٠٠٠	-المملكة العربية	٨٠٠,٠٠٠
حلب	٣٠٠,٠٠٠	السعودية	٢٠٠,٠٠٠
حماه	١٠٠,٠٠٠	جبيل	٢٠٠,٠٠٠
حمص	١٠٠,٠٠٠	الدمام	٢٠٠,٠٠٠
دمشق	٦٠٠,٠٠٠	القصير	٢٠٠,٠٠٠
-الاردن (عمان)	٦٠٠,٠٠٠	هفوف	٢٠٠,٠٠٠
-المملكة العربية	١,٥٠٠,٠٠٠	-البحرين (المنامة)	١٠٠,٠٠٠
السعودية:	١٠٠,٠٠٠	-قطر (الدوحة)	

تبوك	٣٠٠,٠٠٠	-الامارات العربية المتحدة:	٦٠٠,٠٠٠
المدينة المنورة	١٠٠,٠٠٠	ابو ظبي	٢٨٠,٠٠٠
ينبع	٥٠٠,٠٠٠	دبي	١٦٠,٠٠٠
جدة	٥٠٠,٠٠٠	الشارقة، عجمان، ام القيوين	١٢٠,٠٠٠
مكة المكرمة		راس الخيمة والفجيرة	٤٠,٠٠٠
		-سلطنة عمان (مسقط)	٢٠٠,٠٠٠
		الاجمالي	٦,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: عبدالعزيز شحادة المنصور، المسالة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٩٤.

ويظهر ان الاتراك، كانت لديهم الرغبة في تزويد كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة بالمياه، عن طريق اقامة المشروع المذكور بحسب ما اشار اليه صفاء غيراي[٤٦] (Safa Giray) وزير الاسكان والاشغال العامة في حكومة اوزال (١٩٨٣-١٩٨٩)، وتأكيده على ان المياه المنقولة الى الدول الخليجية ستكون من نهري سيحان وجيحان، عبر مد انبوبين احدهما باتجاه الاراضي السعودية والثاني باتجاه الاراضي الاماراتية، على ان تكون كلفة المياه المنقولة للمتر المكعب الواحد هي (٣) دولارات او ما يعادل (٥٠%) من تكاليف تحلية المياه التي يحصلان عليها[٤٧].

وسرعان ما بدأت الجولات المكوكية بين تركيا والدول الخليجية للتباحث حول اقامة المشروع المذكور، لعل من ابرزها تلك الزيارة التي قام بها وزير الطاقة وشؤون المياه الاماراتي الى انقرة في ايلول / سبتمبر ١٩٨٧، المح فيها الى المنافع المتبادلة التي سيجنيها الطرفان في حال الموافقة النهائية على انشائه، متوقعا ان يفتح هذا المشروع، الباب امام القطاع الخاص في بلديهما، للقيام ببناء الكثير من المشروعات الثنائية، بعد الانتهاء من انشاء مشروع انابيب المياه التركي[٤٨].

تولدت لدى الاماراتيين فكرة اولية، حول التعاون مع الاتراك فيما يخص بيع الغاز الطبيعي الذي تنتجه بلادهم، وتزويد ما تحتاجه تركيا، حسب ما ذكره سوراي تورال (Suray Tural) وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، اثناء لقائه بنظيره وزير الطاقة وشؤون المياه الاماراتي، مشيرا الى وجود نواحي ايجابية في ذلك مقابل قيام الاتراك بتزويد الامارات بما تحتاجه من المياه العذبة[٤٩].

ازاء هذا الاهتمام الكبير بالمشروع، بدأت تركيا العمل على تسويق مشروعها للدول المعنية به من خلال اللجان الاقتصادية المشكلة بينهما، حيث جرى بحث ذلك عام ١٩٨٨ عند انعقاد الاجتماعات الخاصة باللجان السعودية التركية والاماراتية التركية[٥٠]. وهذا ما صرح به توغاي اولوجنيك (Tugay Ulucenik) السفير التركي لدى الامارات، بان اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين ستناقش في مستهل جدول اعمالها هذا المشروع يومي ٢٨-٢٩ اذار / مارس ١٩٨٩. واضاف اولوجنيك ان هناك تنسيقا عاليا مع الامارات حول مساهمتها في دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع المذكور[٥١].

ساد تخّوف او تردد ان صح التعبير لدى الاوساط الاماراتية تجاه قيام دول المجرى الاعلى التي ينطلق ويمر في اراضيها الخط الشرقي (الخليج العربي) بحجب المياه عنها[٥٢].

كما ان هناك احتمالات ممكنة، لتعرض خطي الانابيب الى خطر التخريب المتعمد او الهجمات العسكرية المعادية من قبل اسرائيل مثلا، مما جعل الدول العربية عامة والامارات بوجه خاص مترددة في قبول هذا المشروع او حتى دعمه، رغم نفي المسؤولين الاتراك حصول ذلك[٥٣].

في نهاية المطاف، ايقنت الامارات ومعها المملكة العربية السعودية والكويت عدم امكانية تنفيذ مشروع انابيب مياه السّلام التركي لكونه غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية[٥٤]، بحسب ما ذكره حميد ناصر عويس وزير المياه الاماراتي[٥٥]، الذي بين ان فاتورة مد الانابيب الخاصة به مرتفعة جدا مقارنة بتكاليف بناء المحطات التي تقوم بتحلية المياه من البحر[٥٦].

الخاتمة

مثّلت المياه جزءاً لا يتجزأ من الامن القومي للإمارات، التي عانت وتعاني من تدهور كبير في مواردها المائية، بحكم التطور التكنولوجي الذي تعيشه مدنها الاقتصادية، وتزايد أعداد السكان بشكلٍ كبير، جعل من الصعب على الجهات المختصة في البلاد توفير مصادر المياه على نطاقٍ اوسع. ويمكن الإشارة إلى أهم الاستنتاجات كما يأتي:

١- خطرت لدى الاماراتيين وعلى رأسهم الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان، أفكار عديدة تدعو للتغلب على هذا التحدي الطبيعي الذي يواجه بلدهم، عبر تبني خطط طموحة تعمل على زيادة مواردهم الطبيعية من المياه، فأقاموا السدود والمنشآت التي تقوم بخزن المياه، وشجعوا على اتباع الطرق الحديثة في المحافظة على استخدام الموارد المائية وحمايتها من الهدر والضياع.

٢- عندما طرحت تركيا مشروعها المسمى انابيب السّلام من اجل تزويد الدول الخليجية بالمياه العذبة، تلقفته الحكومة الاماراتية باهتمام كبير، واتسم موقفها منذ البداية بالمرونة والموافقة الشكلية على اقامته اكثر من بقية البلدان الخليجية، لكونها

رات فيه بارقة امل في حل مشكلتها المائية، سيما ان الشيخ زايد كان اكثر الحكام العرب اهتماماً بالموضوع. لذلك طرح عدة افكار مقابل نقل المياه التركية الى بلاده، منها ما تعّلق بتحميل الناقلات العائدة من تركيا بالمياه العذبة، ومنها ما أرتبط بمقايضة الغاز الاماراتي بالمياه التركية.

٣- ان الموقف الاماراتي سرعان ما تغّير، وبدأ ينسجم ويتناغم مع مواقف الدول الخليجية التي أيقنت في النهاية دخول اسرائيل كطرف رئيسٍ في المشروع المذكور، واستفادتها الفعلية من المياه التي سينقلها احد خطوطه المار في الاراضي الفلسطينية المغتصبة.

٤- جاء توقيت الإعلان عن المشروع وطرح فكرته، في وقت غير ملائم ومدروس، بسبب الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة آنذاك، ، ناهيك عن ارتفاع تكاليف اقامته أيضاً، مما حال دون نجاحه في النهاية.

٥- قررت الامارات وبقية البلدان الخليجية التغاضي عن هذا المشروع والتوجه الى الاعتماد على مصانع التحلية، خوفاً من ابتزازها من قبل بعض الدول الواقعة في اعلى الخطوط الناقلة للمياه، واحتمال لجوئها الى قطع المياه عنهم.

٦- فيما بعد ظهرت مشاريع اخرى مشابهة للمشروع التركي، مثل مشروع مياه الايمان الاماراتي لتزويد كل من قطر والكويت بالمياه الايرانية، وتوجيه الدعوة من قبل ايران الى المملكة العربية السعودية ايضا لتزويدها بالمياه. كل ذلك جعل مشروع انابيب مياه السلام يتلاشى ويتحول الى مشروع غير قابل للتنفيذ.

شكل يوضح
خارطة مسار أنابيب مشروع مياه السلام التركي المقترح
الى دول الخليج العربي بضمنها دولة الامارات العربية المتحدة*

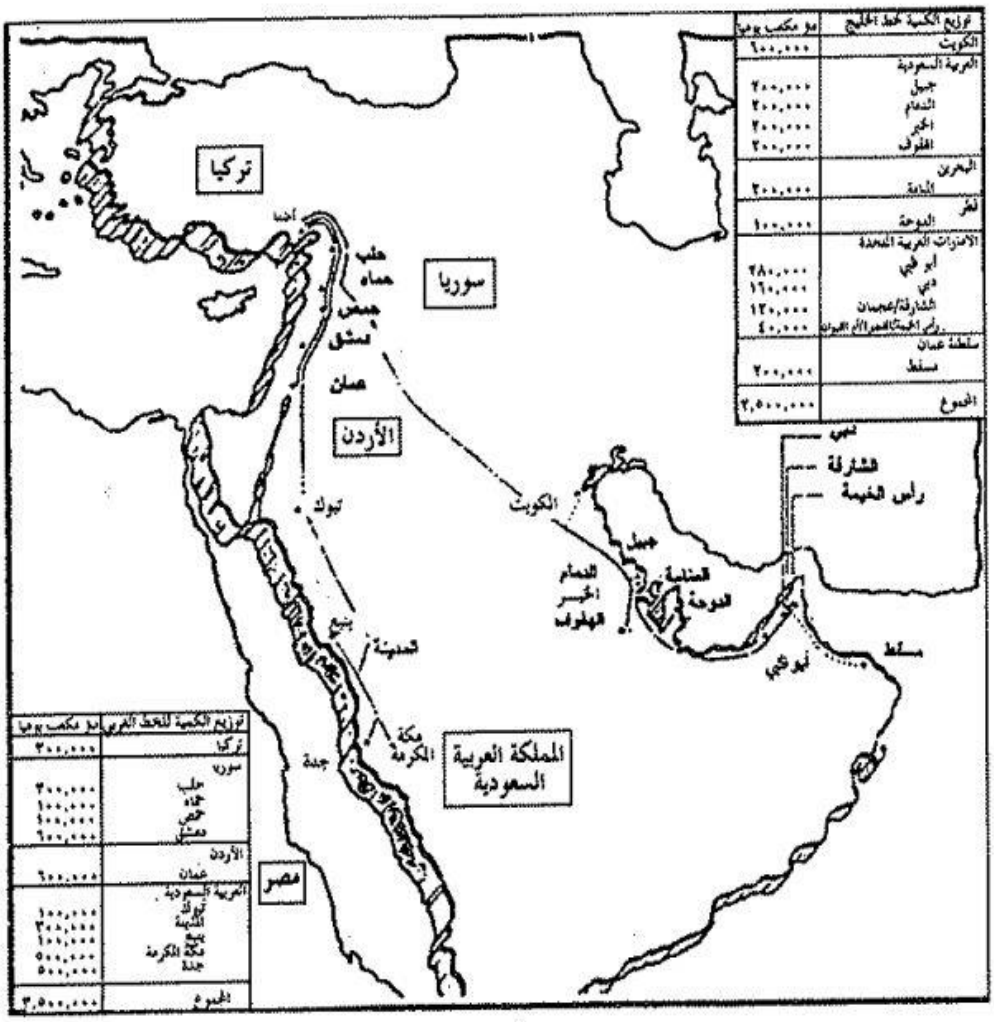

المصدر: طارق المجذوب، لا احد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٣٦ .

الهوامش والمصادر

(١) محمد صالح العجيلي، دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤٥، ط١، ٢٠٠٠،ص ٢١.

(٢) اسامة محمد سلام، البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة: مؤشر امن الماء والغذاء، ط١، لندن، ٢٠١٦، ص ٨٩.

(٣) نيفين حسين، الامن المائي في دولة الامارات العربية المتحدة، ادارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد،٢٠١٧، ص ٥ .

(٤) عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩، ص ١٩٢ .

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٦) طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الامن المستقبلي: دراسة في دبلوماسية المياه اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ط١، ١٩٩٩، ص ١٤١.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٢ .

(٨) محمد عبدالحميد داود، الادارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٣٣، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٠ .

(٩) التميمي، المصدر السابق، ص ص ١٩٣-١٩٤ .

(١٠) المجذوب، المياه ومتطلبات الامن المستقبلي..، ص ١٤٨.

(١١) ابراهيم دشتي، مشكلة المياه في شبه الجزيرة العربية، الامانة العامة، ادارة البحوث، قسم الدراسات الاجتماعية، مجلس الامة الكويتي، ٢٠٠١، ص ٦٠ .

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٣) حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، دار نهضة مصر للنشر، بلا تاريخ ورقم وصفحة.

(١٤) عوني عبدالرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، دراسات استراتيجية، العدد ١٠، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧، ص ص ٥٤-٥٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٦) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠ ص ١٦٣.

(١٧) للتعرف بشكل اكثر عن هذا المشروع ينظر: ريان ذنون العباسي، " أزمة المياه في منطقة الخليج العربي.. والبدائل المقترحة لحلها"، نشرة تحليلات استراتيجية، تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (١٤)، المجلد (٢)، السنة (٢)، شباط ٢٠٠٧ .

(١٨) الحمدي، المصدر السابق .

(١٩) مهندس معروف عمل في مؤسسات إسرائيلية كثيرة منها شركة تاهال للمياه القطرية في إسرائيل. طرح في عام ١٩٧٤ مشروعا يقضي بنقل جزء من المياه العائدة لنهر النيل تصل نحو (١%) سنوياً، من اجل تزويد مناطق النقب وقطاع غزة والضفة الغربية ، عن طريق بناء شبكة انابيب تعبر اسفل قناة السويس بالقرب من مدينة الاسماعيلية المصرية. يبلغ طول هذه الانابيب نحو (٢٠٠) كيلومتر. لمزيد من التفاصيل، ينظر: موقع دام برس، " من هرتزل إلى نتنياهو .. خلفيات الدور الإسرائيلي في سد النهضة"، منشور في ٢٣ حزيران ٢٠٠٦، ص ١. متاح على الموقع الالكتروني لشبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=102&id=99142

تم زيارة الموقع اعلاه في ٢٣ اب ٢٠٢٠

(٢٠) عبدالناصر محمد سرور، التعاون (الاسرائيلي-التركي) في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، العدد الاول، المجلد السادس، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ١٨٩ .

(٢١) اليشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر اسرائيلية، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١، ص ٩٠، ٩١ .

(٢٢) عبدالغني محمد عبدالعزيز، السياسة المائية التركية واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ١١٦.

(٢٣) طارق المجذوب، لا احد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، ١٩٩٨، ص ٢٣٥ .

(٢٤) علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الاوسط،ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،١٩٩٦، ص ١١١.

(٢٥) ولد في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٧ في مدينة ملاطيا الواقعة شرقي تركيا. درس الابتدائية والمتوسطة في مناطق مختلفة من الأناضول، وتخرج بصفة مهندس كهربائي من قسم الكهرباء بجامعة اسطنبول التقنية عام ١٩٥٠ بمعدل جيد، وبعد تخرجه عمل في مؤسسة الكهرباء التركية في أنقرة ثم غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي ١٩٥١-١٩٥٢ لكي يتخصص في مجال الاقتصاد والهندسة، وعندما عاد إلى تركيا عينّ مديراً للأمانة العامة للجنة التخطيط التي تشكلتّ من قبل حكومة عدنان مندريس ما بين عامي ١٩٥٨-١٩٥٩، كما عمل خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ مساعداً للمدير العام لمؤسسة الكهرباء التركية ثم أصبح بعدها نائباً للمدير في عامي ١٩٦٥-١٩٦٦، أعد خلالها دراسات وتصاميم هندسية لبعض مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من بينها محطة سد كيبان الكهرومائية القريبة من مدينته الأم ملاطيا، غير انه سرعان ما ترك منصبه هذا في عام ١٩٦٦ ليتولى منصب المستشار الفني الخاص لرئاسة الوزراء التركية ثم وكيلاً لمنظمة التخطيط الوطنية عام ١٩٦٧، وفيها قدم أوزال دراسة ميدانية إلى المؤتمر الدولي لاستثمار الموارد المائية من أجل السلام، تناول فيها حوض الفرات في تركيا وأهمية مشروع جنوب شرقي الأناضول . بعد ذلك اخذ يتبوأ المناصب الرفيعة في الدولة كان أخرها انتخابه رئيساً للجمهورية التركية في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٩ في جلسة نيابية قاطعتها أحزاب المعارضة السياسية، واستلم منصبه الجديد من الرئيس كنعان ايفيرين في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩.يجيد التحدث باللغتين

الإنكليزية والفرنسية بطلاقة، توفي في ١٧ نيسان ١٩٩٣، لمزيد من التفاصيل حول شخصيته ودوره السياسي في تاريخ تركيا، ينظر:

- سفارة الجمهورية العراقية بأنقرة (الدائرة الصحفية)، التقرير الصحفي الأسبوعي (السري) برقم: ص/ ٢٧٢ في ١٩٨٩/١٠/٢٤ المرسل إلى وزارة الثقافة والإعلام (دائرة الإعلام الخارجي)، سجل وثائق الخارجية العراقية برقم (٧) ؛ صحيفة أضواء الأنباء التركية، ع٨٩/٤٤ في ٢ تشرين الثاني ١٩٨٩.

(٢٦) هشام فوزي عبدالعزيز، "مشروع انابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه"، مجلة المنارة(الاردنية)، العدد (٢)، المجلد (١٤)، جامعة ال البيت،٢٠٠٨، ص ٢٥٣.

(٢٧) ابراهيم خليل العلاف، مشكلة المياه والموارد المائية في الشرق الاوسط، سلسلة شؤون اقليمية، العدد ٥، مركز الدراسات الاقليمية، ايلول ٢٠٠٥، ص ٣٥ .

(٢٨) هشام فوزي، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٢٩) ولد عام ١٩١٦. وعندما اصبح يافعا تولى حكم منطقة العين التابعة لامارة ابو ظبي . وبعد خلع اخيه شخبوط تولى الحكم مكانه في ٦ اب ١٩٦٦. امتاز بالذكاء الحاد والفطنة والقدرة على حفظ الاسماء والاماكن مقارنة باخوته الاخرين. استطاع من توحيد الجزر الاماراتية تحت مسمى واحد هو الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١. لمزيد من التفاصيل عن دوره في انشاء هذه الدولة، ينظر:

- مهران محمود الزعبي وعبدالمجيد زيد المشناق، " جهود الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان في توحيد دولة الامارات العربية المتحدة (١٩٦٨-١٩٧٩ م)"، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية (الاردن)، المجلد ٤٣، الملحق ٦، ٢٠١٦، ص ٢٦٠٢.

(٣٠) المجذوب، لا احد يشرب..، ص ٢٨٢.

(٣١) ولد عام ١٩١٧. قاد الانقلاب العسكري الثالث في ١٢ ايلول ١٩٨٠. واصبح الرئيس السابع للجمهورية التركية في كانون الاول ١٩٨٢ وبقي في منصبه حتى تشرين الاول ١٩٨٩ ليخلفه توركوت اوزال الذي اصبح الرئيس المدني الثامن للبلاد. للاطلاع، ينظر:

- جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٥.

(٣٢) ميثاق خيرالله جلود، العلاقات الخليجية-التركية١٩٧٣-١٩٩٠،سلسلة شؤون اقليمية رقم (١٥)، مركز الدراسات الاقليمية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٨،ص١٥٣.

(٣٣) ابراهيم خليل احمد،" مشروع مياه السلام التركي: اهدافه واثاره على مستقبل المصادر المائية في الوطن العربي" في عبدالرزاق عبدالحميد شريف واخرون، الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات واقعها وافاقها المستقبلية ، مشكلة المياه والموارد، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص ١٩٤.

(٣٤) عبدالعزيز، المصدر السابق، ص ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٣٥) جلود، المصدر السابق، ص ص ١٥٣-١٥٤.

(٣٦) عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الاوسط (الحرب والسلام)،ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع،٢٠٠٥، ص٢٨٣.

(٣٧) عبدالعزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠،ص١٩١.

(38) Michael Schulz, "Turkey, Syria and Iraq: A Hydro political Security Complex", in : " Hydro politics Conflicts Over As A Development Constraint, Edited By: Leif Ohlsson, University Press Ltd, Dhaka, 1995, p.118.

(٣٩) المنصور ، المصدر السابق، ص ١٩١.

(٤٠) محمد بديوي الشمري، التعطيش السياسي: تفصيل في مسالة المياه في العراق، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،٢٠٠١، ص ١٠١.

(٤١) العضايلة، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

(٤٢) المنصور، المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٤٣) وليد رضوان، العلاقات العربية-التركية،ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠٠٦، ص ١٧٣.

(٤٤) المجذوب، لا احد يشرب..، ص ٢٨٢.

(٤٥) المنصور، المصدر السابق،ص١٩٤.

(٤٦) هو اسماعيل صفا غيراي. مهندس مدني وسياسي مخضرم. ولد عام ١٩٣١ في مدينة ازمير. نال شهادة البكالوريوس من كلية الهندسة المدنية بجامعة اسطنبول التقنية عام ١٩٥٤. انضم الى صفوف حزب الوطن الام الذي شكله توركوت اوزال عام ١٩٨٣. وتقلد مناصب حكومية رفيعة ابرزها منصب وزير الاسكان والاشغال في حكومة توركوت اوزال ١٣ كانون الاول ١٩٨٣-٣٠ اذار ١٩٨٩، ومنصب وزير الدفاع في حكومة يلدريم اقبولوت ٣٠ اذار ١٩٨٩-١٩ تشرين الاول ١٩٩٠، ومنصب وزير الخارجية في حكومة مسعود يلماز ٢٣ حزيران ١٩٩١- ٢١ذ تشرين الثاني ١٩٩١. اعتزال عالم السياسة عام ١٩٩٩. وتوفي في عام ٢٠١١. لمزيد من التفاصيل، ينظر الموقع المتاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

https://peoplepill.com/people/safa-giray/&prev=search&pto=aue2020/08/29

تم زيارة الموقع اعلاه في ٢٥ اب ٢٠٢٠

(٤٧) احمد نوري النعيمي، العلاقات العربية التركية ١٩٤٥-٢٠١٦، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ص ٣٥١-٣٥٢.

(٤٨) العلاف، المصدر السابق، ص ٤٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٤٦ .

(٥٠) عبدالعزيز، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٥١) جلود، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٥٢) عبدالعزيز، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٥٣) مشعل بن عبدالرحمن المويشير، ازمة المياه ومستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الاسلامية الى السلطة في تركيا، د.م، د.ت، ص٢١٤.

(٥٤) عبدالعزيز، المصدر السابق،ص٢٦٧.

(٥٥) هو رجل أعمال إماراتي. عين وزيرا للكهرباء والمياه مرتين، أولهما في عام ١٩٧٩ وثانيهما في عام ٢٠٠٤. كما أصبح عضوا في العديد من المؤسسات المالية مثل بنك الشارقة ١٩٧٣ وبنك دبي الوطني ١٩٧٨ لغاية ١٩٨١. للتفاصيل، ينظر: موقع الاقتصادي، دليل الشخصيات العربية، "حميد ناصر العويس"، متاح على الموقع الالكتروني لشبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

https://aliqtisadi.com/2020/08/29/شخصيات/حميد-ناصر-العويس

تم زيارة الموقع اعلاه في ٢٩ اب ٢٠٢٠

(٥٦) عبدالقادر زريق المخادمي، الامن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، ط٢، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٣٥.